مقومات ومرتكزات الديمقراطية:

هناك مقومات مجتمعية لنظام الحكم الديمقراطي ويمكننا إجمال هذه المقومات في خمسة مرتكزات: او س/ ماهي مقومات ومرتكزات الديمقراطية عددها؟

الجواب أولاً: اعتبار المواطنة مصدر الحقوق ومناطق الواجبات.

ثانياً: الإقرار بأن الشعب مصدر السلطات.

ثالثاً: الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي.

رابعاً: قيام مجتمع مدني ونمو رأي عام مستنير.

خامساً: تحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعياراً أخلاقياً إضافة إلى ذلك فإن للديمقراطية معايير عديدة ومن أبرز هذه المعايير اعتماد مبدأ الكفاءة، حكم القانون وسيادة القانون، استقلال مؤسسات المجتمع المدني وضمان حقوق الأقليات وحقوق الإنسان، إتباع سياسات الضمان الاجتماعي للمساعدة على مواجهة متطلبات البطالة والشيوخة... الخ.

إن الديمقراطية قيمة إنسانية لها معايير كما ذكرنا، وهذه المعايير محددة تتمثل بالشرعية، والمساواة، والتداول السلمي للسلطة.

نواحي القوة في الحكومة الديمقراطية: او س/ ماهي نواحي القوة في الدولة الديمقراطية من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟

تؤمن الديمقراطية إعادة اصطفاف الأفراد بناء على أفكار ورؤى ومصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

ان الديمقراطية تعني المساءلة والشفافية والمحاسبة، وبهذه الحالة يمكن الحد من الفساد الإداري والمالي ومن أجل خلق ديمقراطية ذات أصول قوية وجذور متينة، فإنه لا بد من ان نبدأ من القاعدة بتثقيف الناس، وتحقيق مستلزمات البناء الديمقراطي، ولا سيما على صعيد الأحزاب السياسية، وتطوير النظام التعليمي وإقرار التشريعات الديمقراطية والتقدمية.

ان النظام الديمقراطي يحرم الاستغلال، إذ يوضع فيه نظام موضوعي ينظم إشباع حاجات الأفراد وبالإمكانات المتاحة، واشتراك الجميع بالالتزام به. ان رفع الخوف عن الناس وحرية التعبير وطرح مشكلاتهم وآرائهم، دون تزييف، شروط أساسية للوصول للقرار الديمقراطي الأقرب للصحة، وإذا تحقق هذا الأمر فإنه من شأنه ان يقوي

السلطة الديمقراطية القائمة في بلد ما في النظام الديمقراطي يمكن ان تكون الديمقراطية هي أسلوب المجتمعات في حل مشاكلها، ويكون قانونها هو حرية الرأي وحرية العقيدة، وحرية المعارضة.

في النظام الديمقراطي يمكن تحقيق الضمانات الخاصة بحقوق الإنسان، ففي هذا النظام لا طغيان سياسي وعدالة في توزيع الثروة، وتماسك اجتماعي. وهذا يأتي عن طريق التحرر، من الأمية وتوعية المواطنين بالتعرف على حقوقهم والتمسك بها، وهو إلى ذلك نقلة حضارية مهمة تمتد أثارها إلى كل مجال من مجالات الحياة. تحقق تقدم وتطور وطننا في عالم اليوم واستقبال الآتي بكفاءة أكثر وبسلاح العصر الحضاري.

ومن القواعد التي يقوم عليها المجتمع الديمقراطي المساواة بين المواطنين في التمتع بالحقوق وفيما عليهم من الواجبات، دون تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد وفي إطار الوحدة الوطنية في ظل النظام الديمقراطي. يجب ألا يكون في دستور القطر ولا في قوانينه أو في التعامل بين الدولة ومواطنيها وبين المواطنين أنفسهم يجعل أي مواطن يشعر انه ينتمي إلى أقلية دينية أو مذهبية أو عنصرية أو انه ينتمي إلى أغلبية من هذه الأغليات.

بل يجب ان تقوم الأوضاع في المجتمع بحيث يشعر كل مواطن انه ينتمي انتماء كل مواطن آخر إلى وطن واحد هو وطن الجميع، وبهذا، لا تعود اية أقلية تشعر بأقليتها وبعصبيتها الخاصة. ان العصبية العنصرية والدينية يجب ان تختفي لدى الأكثرية والأقلية ذلك ان (العصبية من هذا النوع أو ذاك لا تجدي نفعاً في أي مجتمع سواء في المشرق العربي أم في غيره من بقاع العالم. وجل ما تورثه هذه العصبية هو الضرر بمصالح الناس دون التفرقة بين الأكثرية والأقلية) لذا فإن النهج الديمقراطي هو وسيلة المجتمع الأولى في ضمان وحدته الوطنية، كما ان الوحدة هي صمام الأمان للنزاعات التي تنشأ على هامش انقسامات المجتمع على الصعيد الاجتماعي والسياسي والديني.

في الدولة الديمقراطية هناك الحق بالمعارضة وحرية تأليف الأحزاب. فالديمقراطية وهي تقوم على نظام الأغلبية، تعترف للأقلية ولكل فرد بكامل حقوق المواطنة ومنها حق (المعارضة).

ان حكام الدولة الديمقراطية لا يكتب لهم النجاح إلا إذا اعتمدوا على قاعدة جماهيرية واسعة من الشعب. وكانت فكرتها مؤيدة من الرأي العام، وتكون كلمة الشعب هي العليا، ويكون الحكم لمصلحة هذا الشعب.

ومن الجدير بالذكر ان الدول الديمقراطية التي تمارس الحكم العرفي أما ان ترجع إلى برلمان تطلب منه إصدار القرار بوقف العمل بأحكام معينة من الدستور والقوانين وتقويضها ممارسة سلطات إستثنائية معينة، واما ان يكون هناك قانون سابق ينظم سلطات وإجراءات الإدارة العرفية يبدأ تنفيذه بإعلان الأحكام العرفية وينتهي تنفيذه بإنهاء السبب الذي أعلنت من أجله هذه الأحكام حيث يعلن انتهاء الإدارة العرفية.

المعوقات التي تقف بوجه الديمقراطية، س/ عدد المعوقات التي تقف بوجه الديمقراطية مع شرح واحدة ؟ او ان تهمش دور المرأة وحرمانها من المشاركة السياسية يعد من اهم المعوقات التي تقف بوجه الدولة الديمقراطية اكتب مقالة عن ذلك؟

تعتبر الديمقراطية شرطاً أساسياً لعملية المشاركة، وتواجه قضية المشاركة على مستويها الكلي والجزئي عقبات عديدة على الساحة، بعضها قانوني، وبعضها سياسي، وبعضها اجتماعي ثقافي.

وتقضي مجمل الممارسة إلى إقصاء وتهميش العديد من الفئات الاجتماعية والسياسية الجواب وتأتي في مقدمتها المرأة، فتهميش المرأة وحرمانها من المشاركة مشاركة كاملة وحقيقية تعتبر مشكلة في هذا الصدد.

فقد وليت المرأة في عهد عمر بن الخطاب (رض) ((حسبة السوق)) والحسبة في نظر الفقهاء هي فرع من فروع القضاء . وعلى هذا فقد كانت المرأة في العهد النبوي جزءاً لا يتجزأ من المجتمع تشارك الرجل في جميع مرافق الحياة الإجتماعية، وكانت تمارس الحرب الحقيقية شأنها شأن الرجل، وبرزت منهن كثرات في هذا المجال، وعلى الرغم من التنبيه إلى أهمية إعطاء المرأة حقوقها السياسية في أن تنتخب وتُنتخب - على سبيل المثال - إلا ان المجتمعات نفسها ترفض أو تعيق ذلك.

٢- مستوى التعليم س/يعد مستوى التعليم اكثر المؤثرات التي تقف بوجه الدولة الديمقراطية اكتب مقالة عن ذلك؟

الجواب يعتبر مستوى التعليم أكثر الحقوق تأثيراً في أعمال باقي حقوق الإنسان، فهو حق بحد ذاته، كما انه وسيلة لتحقيق الحقوق الأخرى، وهو الوسيلة العملية لانطلاق الفئات المهمشة من إطار الفقر والجهل للمساهمة الفعالة في الحياة الوطنية، ويتجاوز تأثيره حدود الحاضر والمستقبل.

وعلى الرغم من الانجازات العديدة التي حققتها البلدان العربية في هذا المجال، إلا ان التعليم ما زال متخلفاً بصفة عامة في جميع هذه البلدان بالمقارنة بباقي دول العالم.

٣- الفساد س/ يعد الفساد احد المعوقات التي تقف بوجه الدولة الديمقراطية اكتب مقالة عن ذلك؟

يعتبر أهم العوائق. ومن أهم أسباب تفشيه واستفحاله، غياب المحاسبة. والمحاسبة هنا تأتي في المقام الأول من الصحافة وإطلاق حرية الرأي والتعبير، كما تأتي من المجالس المنتخبة، وكذلك من منظمات المجتمع المدني، سواء في ذلك الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات والاتحادات التي تراقب الأداء الحكومي كل في اختصاصه.

وذلك كله بالإضافة إلى أجهزة الرقابة الرسمية وبطبيعة الحال، كلما تعززت الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، أصبحت هذه المؤسسات أكثر فعالية في المحاسبة وأداء دورها، وفي ظل غياب الديمقراطية يتلاشى هذا الدور تماماً.

٤ - الأوضاع الاقتصادية وافتقاد الأغلبية حريتها الاجتماعية س / من المعوقات التي تقف بوجه الدولة الديمقراطية الأوضاع الاقتصادية وافتقاد الأغلبية اكتب مقاله تاريخية عن ذلك معزز اجابتك ببعض الامثلة؟

إذا تتبعنا الأنظمة الاقتصادية السائدة في الساحة العربية في عمومها، نجد أقطاراً منها لا تزال تعاني من بقايا الأوضاع والعلاقات المتخلفة عن النظام الإقطاعي الذي كان متبعاً في الماضي. ونجد بعض الأقطار الأخرى الأكثر تطوراً على مستويات متدرجة. وغير ذلك كانت أقلية تملك وأغلبية فقيرة وطبقة متوسطة ضعيفة والملاحظ أيضاً ان الفروق الاقتصادية بين الطبقة العليا المالكة والطبقة الثالثة التي لا تملك، ازدادت اتساعاً في عدة أقطار.

والمعروف ان الأساس السليم الذي تقوم عليه الديمقراطية هو المساواة بين المواطنين، وان جوهر المساواة هو (المساواة الاقتصادية). وان عدم المساواة الاقتصادية وسوء توزيع الثروات الذي تؤدي إليه الرأسمالية وتزيده تدريجياً وباستمرار، تؤدي كلها إلى استحالة المساواة.

فإذا بدأ الاقتصاد في مجتمع ما يتأزم ويتدهور، فهنا تصبح الحرية في خطر، فالفقر يولد الخوف والخوف يربي الشك، وهنا يبدأ الحاكمون بالخشية من الحرية، لأنهم يشعرون بأن المحكومين لم يعودوا في يسر، وإنهم لم يعودوا يؤمنون بأساليبهم في الحكم، وإنهم - أي المحكومين - يتطلعون إلى شيء جديد، ويتوقون إلى أوضاع تمكنهم من القضاء على العوز. فإذا لم يعمل الحاكمون على إصلاح النظم الاقتصادية بالطرق السلمية، اضطروا إلى اخفات صوت المحكومين القلقين بالقوة ولجأوا إلى العنف.... ليتمكنوا من المحافظة على سلطانهم وامتيازاتهم.

يتبين مما سبق ان الأوضاع الاقتصادية في كثير من أقطار وطننا العربي واقتصاد أغلبية المواطنين فيها حريتهم الاجتماعية، تشكل عائقاً مهماً أمام ممارسة الأغلبية في تلك الأقطار لحقوقهم الإنسانية وحررياتهم الأساسية.

١ - الأمية وضعف الوعي السياسي. س/تعد الامة وضعف الوعي السياسي احد المعوقات التي تقف بوجه الدولة الديمقراطية تكلم عن ذلك معزز اجابتك ببعض الامثلة؟

كان من آثار بقاء البلاد العربية مئات وعشرات السنين تحت الحكم الأجنبي قبل أن تتال استقلالها، وإهمال الدول التي حكمتها كل مصلحة من مصالح الشعوب التي حكموها، بقاء الأغلبية في كل قطر عربي تعاني من الأمية والجهل

وبالرغم من المساعي التي بذلتها الأقطار العربية بعد الاستقلال في مكافحة الأمية وتعليم الكبار، وتبذلها جامعة الدول العربية عن طريق جهازها المتخصص بهذا الشأن، ما زالت نسبة الأميين من مجموع السكان في كل قطر عربي عالية.

وكان من نتائج بقاء الأغلبية في الأقطار العربية منذ عشرات السنين لا تعرف القراءة، وعدم قيام وسائل الإعلام المسموعة بتوعية المواطنين بحقوقهم، وعدم وجود ممارسات ديمقراطية سابقة في أكثر الأقطار العربية، كان من نتائج ذلك ان بقيت الأغلبيات في هذه الأقطار غير واعية وعياً كاملاً، وأكثر من ذلك فإن الأغلبيات في الأقطار العربية بسبب ضعف وعيها السياسي والاجتماعي ولطول ما تعرضت له من حكم مطلق وظلم منذ قرون، ألف الناس في بعض أقطارنا العربية في عهود معينة، الحكم المطلق والظلم، وأصبحت مألوفين في حياتهم، وربما جزءاً منها، وحيث كانت الأغلبيات في حالة مستمرة من الحرمان لم تمارس الحقوق والحريات فإنها لم تنفدتها عندما لم تجدها، وإذا افتقدتها فإنها تستطيع الحصول عليها.

٥- س/ عدم التوافق على مفهوم الديمقراطية وغياب العمل بها. من الأسباب التي تقف بوجه الدولة الديمقراطية؟

ان أصحاب المصلحة من الأفراد والجماعات في الديمقراطية كثيرون، ولكن البعض منهم غير متفق على مضمون الديمقراطية ولا يمارس بعضهم الديمقراطية على أرض الواقع. على أي مستوى من المستويات فالديمقراطية ما زالت شعاراً يفتقر إلى وجود مفهوم مشترك متفق عليه بين الداعين إلى الانتقال إليها.

كما ان ممارستها في تنظيمات المجتمع المدني يشوبها الكثير من أوجه النقص وقد أدى غموض مفهوم الديمقراطية وغياب العمل بها إلى صعوبات في تحقيقها.

وهكذا نجد انه قد يكون أحد أسوأ عيوب الانقلابات العسكرية، إنها تشكل نكسة في مسيرة العمل الشعبي لبناء النظام الديمقراطي في البلد الذي تقع فيه، وعائقاً أمام المواطنين وممارسة حقوقهم وحرياته.

ان غياب الديمقراطية، أو ضعفها، يعرض النسيج الاجتماعي للضعف ويهدد وحدة المجتمع ويعرضه للتفكك.

مسألة الأقليات وعدم تطبيق المساواة والتمييز بين السكان. فإذا ما بذلت أقصى الجهود الهادفة لمعالجة الأقليات من خلال تطبيق المساواة وإنعاش الممارسات الديمقراطية الفكرية والسياسية بحيث يحل الانتماء الوطني وتراجع الانتماءات العرقية والطائفية وتتكامل عناصر الوحدة الوطنية التي تشكل الدرع الواقي ضد التدخل. وربما لا

تمثل المشاركة السياسية حلاً كاملاً. ولكنها تسهم في توحيد المواطنين أمام محاولات التدخل لأن المواطن يشعر بأنه جزء من الدولة وليس غريباً عنها.

الفجوة والتباعد بين النصوص الدستورية والواقع العملي، وعدم رسوخ مفهوم الدولة في أغلب الأحيان، وغياب التعددية السياسية، وتقييد الإدارة السياسية نتيجة التبعية الاقتصادية، كلها سمات للممارسة المستبدة في الأنظمة العربية، من شأنها ان تبعد هذه الأنظمة عن المفهوم الديمقراطي.